دور سياسة التوسّع في الإنفاق العام في إحداث الفجوات التضخّمية في الجزائر

The role of the policy of expanding public spending in creating inflationary gaps in Algeria

عياش بلعاطل[1,*]

[1] كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01 (الجزائر)،
(ayache.belatel@univ-setif.dz)

تاريخ الاستلام: 2023/05/10؛ **تاريخ المراجعة**: 2023/05/15؛ **تاريخ القبول**: 2023/06/19

ملخص: هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر سياسة التوسّع في الإنفاق العام على المستوى العام للأسعار ودورها في إحداث الفجوات التضخّمية في الجزائر خلال فترة إعمال برامج الإقتصادي 2001-2014، من خلال مُقارنة مستويات التضخم المسجّلة مع تلك المستهدفة، ودراسة مدى فعالية سياسة إستهداف التضخّم التي انتهجتها الجزائر بعد صدور الأمر 10-04 المؤرّخ في 26 أوت 2010 المعدّل والمتمم للأمر 03-11 المؤرّخ في 26 أوت 2003 المتعلّق بالنقد والقرض.

توصّلت الدّراسة إلى أنّ سياسة التوسّع في الإنفاق العام التي انتهجتها الجزائر خلال الفترة 2001-2014 ولّدت آثاراً تضخمية دفعت بمعدّلات التضخّم إلى مستويات فاقت تلك المستهدفة بانحرافٍ بلغ في المتوسّط 0.82%، وتؤيّدُ نتائج التحليل الإحصائي هذه النتيجة، حيث أنّ كُلّ زيادة الإنفاق الإستثماري العام في الجزائر بمبلغ 1 مليار دينار جزائري من شأنها أن ترفع معدّل التضخم بنحو 0.06%.

الكلمات المفتاح: توسّع في الإنفاق استثمار عام؛ فائض الطلب المحلي ؛فجوات تضخّمية.

تصنيف JEL : E331,E220 ,H554

Abstract: this research paper aimed to analyze the impact of the policy of expansion of public spending on the general level of prices and its role in causing inflationary gaps in Algeria during the period of implementation of economic programs 2001-2014, by comparing the recorded inflation levels with those targeted, and to study the effectiveness of the inflation targeting policy adopted by Algeria after the issuance of order 10-04 dated August 26, 2010 amended and supplemented by order 03-11 dated August 26, 2003 on cash and loan.

The study found that the policy of expanding public spending adopted by Algeria during the period 2001-2014 generated inflationary effects that pushed inflation rates to levels that exceeded those targets by a deviation of an average of 0.82%, and the results of statistical analysis support this result, as each increase in public investment spending in Algeria by 1 billion Algerian dinars would raise the inflation rate by about 0.06%.

Keywords: expansion of public investment spending;surplus of domestic demand; inflationary gaps.

Jel Classification Codes : E331, E220, H554

* عياش بلعاطل ayache.belatel@univ-setif.dz

I- تمهيد :

مع بداية إعمال برامج الإستثمار العمومي للفترة 2001-2014، حددت السلطات النقدية في الجزائر ممثلة في صندوق النقد والقرض هدفاً ضمنيا مستهدفاً لمعدّل التضخّم على المدى المتوسط في حدود 3% إلى غاية العام 2006؛ بدايةً من سنة 2007 وإضافة إلى محافظته على معدّل (3%) كهدف ضمني محدد للسياسة النقدية، حدد مجلس النقد والقرض مجالاً مستهدفا يتراوح بين 3 و4%؛ وفي سنة 2010 وبعد جنوح معدّلات التضخم على المستوى العالمي لاسيما في الدّول الناشئة إلى الإرتفاع بداية من السداسي الثاني من سنة 2009، رفع مجلس النقد والقرض في الجزائر توقعاته بشأن معدّل التضخم المستهدف بنقطة مئوية واحدة ليصبح 4%.

بعد صدور الأمر 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 المعدّل والمتمم للأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، أصبح إستقرار الأسعار هدفاً أساسياً وصريحاً للسياسة النقدية في الجزائر، وجاء في نص المادة الثانية منه "...تتمثل مهمة بنك الجزائر في الحرص على استقرار الأسعار باعتباره هدفاً من أهداف السياسة النقدية وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ عليهما لنمو سريع للإقتصاد مع السهر على الإستقرار النقدي والمالي.."، وهو ما شكّل بداية فعلية لسياسة إستهداف التضخّم في الجزائر؛ بالنتيجة أعلن صندوق النقد والقرض بداية من سنة 2011 عن معدّل صريح مُستهدف للتضخم على المدى المتوسط في حدود 4% مع هامش تحرك قدره (±1).

من خلال هذه الورقة البحثية، نحاول الإجابة على التساؤل التالي:

ماهو دور سياسة التوسّع في الإنفاق العام على المستوى العام في إحداث الفجوات التضخّمية في الجزائر؟

من أجل الإجابة عن هذا التساؤل، تنتظم هذه الورقة البحثية محورين:

I. التحليل الإقتصادي لأثر التوسّع في الإنفاق العام على المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة 2001-2014:

كما سبقت الإشارة إليه، فقد أولت برامج الإستثمار العمومي للفترة 2001-2014 أهمية خاصة لمحاربة البطالة وزيادة مستويات التشغيل، بالنتيجة وكما سبق تناوله فقد تراجعت معدّلات البطالة بشكّل محسوس مقارنة إلى المعدّلات السائدة قبل إطلاق هذه البرامج، في المقابل كان من المتوقع أنّ تجنح معدّلات التضخم إلى الإرتفاع خلال هذه الفترة، مع التسليم بالمنطلقات النظرية لمنحنى "فيليبس" والتي ترى بوجود علاقة عكسية تبادلية بين مستوى البطالة ومعدّلات التضخم في ظل سياسة إنفاقية توسعية.

البيانات المتاحة عن التضخم في الجزائر خلال المدى الزمني 2001-2014 والتي تظهر في الجدول (01)، تبيّن عدم إستقرار معدّل التضخّم على طول هذه الفترة، ففي سنة 2001 (بداية تطبيق أول برامج الإنعاش الإقتصادي) بلغ معدّل التضخّم 4.2% مبتعداً عن المعدّل الضمني المستهدف بإنحراف قدره 1.2+% ومرتفعاً عن المعدّل المحقق سنة 2000 (0.3%) بـ 3.9 نقط مئوية، هذا الإرتفاع في معدّل التضخّم سنة 2001 يعزى إضافة إلى الإرتفاع الذي عرفته أسعار المواد الغذائية؛ إلى النمو الذي عرفه فائض الطلب المحلي الذي بلغ سنة 2001 نحو 177.6 مليار دينار جزائري، مدفوعا بالنمو الذي عرفه إجمالي الإنفاق المحلي الإستهلاكي والإستثماري والذي بلغ هذه السنة 2472,3 مليار دينار جزائري.

خلال سنة 2002 تراجع معدّل التضخّم بنحو 2.8 نقطة مئوية عن المستوى المسجّل سنة 2001، وبـ +1.4 نقطة عن معدّل التضخم المستهدف (3%)، بسبب إنخفاض وتيرة نمو أسعار السلع الإستهلاكية تحت تأثير نمو المعروض المحلي والمستورد وتراجع نمو الطلب في قطاع التجارة بالتجزئة (Banque d"Algerie, 2002)، في ذات السياق تراجع معدّل نمو الكتلة النقدية (M2) بخمسة نقاط مئوية مقارنة إلى معدّل النمو المسجل سنة 2001 (22.3%). بعدها عاد معدّل التضخّم إلى الإرتفاع من جديد خلال سنتي 2003 و 2004 و بلغ نسبة 4.3 و 4% على التوالي، خلال هذه الفترة واصل فائض الطلب المحلّي نموه حيث وصل في السنة الأخيرة 1101.7 مليار دينار مدفوعا خاصة بالإنفاق الإستهلاكي المحلي (الحكومي والخاص) الذي بلغ 3238.0 مليار دينار منها 2352.2 مليار دينار تمثل إستهلاك القطاع الخاص، بالموازاة مع ذلك تواصل تراجع معدّل نمو الكتلة النقدية (M2) لثالث سنة على التوالي بعد 2001 (22.3%)، ليبلغ سنة 2004، 11.4%.

بعد الإرتفاع المسجل خلال سنتي 2003 و2004، تراجع معدّل التضخم إلى 1.4% سنة 2005، هذا التراجع _ بالرغم من إستمرار نمو الكتلة النقدية (M2) ونسبة السيولة وفائض الطلب المحلي- كان في جانب منه نتيجة لفعالية آلية إسترجاع السيولة التي استحدثها بنك الجزائر بداية من شهر أفريل 2002، هذه الآلية مكنت سنة 2005 من سحب مبلغ 450 مليار دينار جزائري(Banque d'Agerie, 2005) بعنوان سيولة مسترجعة، تجدر الإشارة إلى أنّ صافي الموجودات الخارجية تجاوز نهاية سنة 2005 السيولة النقدية وشبه النقدية في الإقتصاد الجزائري.

بداية من سنة 2006 أخذت معدّلات التضخم منحى تصاعدي إلى غاية سنة 2009، منتقلة من 2.3% إلى 5.7%، وتراوحت الفجوة بين الهدف المستهدف والهدف الفعلي خلال هذه الفترة بين -0.7% و2.7%، ويعزى نمو معدّل التضخم خلال هذه الفترة إلى استمرار إرتفاع أسعار السلع المستوردة لاسيما الفلاحية منها (تضخم مستورد) وكذا أسعار المنتجات الغذائية المحلية، ناهيك عن النمو المتواصل للكتلة النقدية ونمو الطلب المحلي لاسيما المتصل بقطاع البناء والأشغال العمومية.

بين سنتي 2010-2011 وبعد إعادة صياغة الإطار القانوني للسياسة النقدية في الجزائر شهر أوت 2010، تراجع معدّل التضخم ولو بشكل طفيف عن المستوى المسجّل خلال سنة 2009، حيث بلغ 3.9 و 4.5% على التوالي، هذا التراجع لم يعمّر طويلاً حيث حيث عاود معدّل التضخم الإرتفاع ليبلغ سنة 2012 مستوى 8.9% وهو الأعلى خلال الفترة 2001-2014، إرتفاع أسعار المنتجات الإستهلاكية المحلية لاسيما الغذائية المصنّعة والمنتجات الفلاحية الطازجة منها.

بداية من سنة 2013 تراجع معدّل التضخم عن المستوى القياسي المسجل سنة 2012 إلى مادون المعدّل المستهدف (4%)، بإنحراف تروح بين -0.7 و-1.1، ليبلغ سنتي 2013 و2014 على التوالي 3.3 و2.9%، نتيجة للتراجع الذي عرفه تضخم أسعار المواد الغذائية الذي بلغ سنة 2013، 3.18% وهو أضعف مستوى له منذ العام 2006، وكذا التراجع الذي عرفته أسعار السلع الغذائية المستوردة لاسيما الأساسية منها، على سبيل المثال خلال سنة 2014 تراجعت أسعار القمح الصلب في السوق العالمية بـ 11.4%، وأسعار زيت دوار الشمس بـ 19.7% (Banque d'Algerie , 2014) (Banque d'Algerie, 2013).

العرض المبيّن لتطوّر معدّل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2001-2014 في الجدول (01)، أظهر أنّ هناك جملة من العوامل والأسباب التي تضافرت فيما بينها وأدت إلى تحريك المستوى العام للأسعار نحو الإرتفاع، الأمر الذي دفع بمعدّل التضخم الفعلي فوق مستوى التضخم المستهدف خلال أغلب سنوات الفترة. خصوصية هذه الفترة تكمن خاصة في التوسّع الكبير الذي عرفه الإنفاق الحكومي بشقيه الجاري وخاصة الإستثماري والذي بدوره ولّد آثار سحب على إنفاق القطاع الخاص دافعاً إيّاه نحو مستويات غير مسبوقة، بالمحصلة فقد تشّكل فائض طلب محلي أسهم في خلق فجوة تضخمية نمت على طول فترة الدّراسة.

في ذات السياق، نمو الطلب المحلي الإستهلاكي والإستثماري بشكل مطّرد خلال هذه الفترة، لم يقابله نمو مماثل في العرض المحلي نتيجة الإستجابة الضعيفة للجهاز الإنتاجي الوطني – الذي ظل يشتغل حتى دون طاقاته الإستخدامية المتاحة- للطلب المحلي الإستهلاكي والإستثماري المتولد عن برامج الإنعاش الإقتصادي، هذا الواقع فرض حتمية تلبية فائض الطلب المحلي المتشكّل خلال هذه الفترة عن طريق اللجوء إلى العرض الخارجي، وهو ما انعكس في النمو المطّرد لواردات الجزائر من السلع والخدمات، إستهلاكية كانت أم تجهيزية إستثمارية، الأمر الذي لم يفاقم الإختلالات الهيكلية للجهاز الإنتاجي الوطني ويكّرس تبعية الإقتصاد الوطني لقطاع المحروقات فحسب، وإنّما أيضاً ربط القوى التضخّمية الداخلية أكثر بتقلبات الأسعار في الأسواق الدّولية.

نركّز في الآتي على إثنين من العوامل التي نعتقد أنّهما أهم مصدرين للتضّخم في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، فائض الطلب المحلي المتأتي خاصة من توسّع الإنفاق الحكومي الإستثماري والتضخم المستورد.

I.1- دور الإنفاق العام الإستثماري في إحداث الفجوة التضخمية خلال الفترة 2001-2014:

كما سبقت الإشارة إليه فإنّ خلق الطلب الفعّال يقتضي مقابلته بزيادة مماثلة في حجم الإنتاج، وإلاّ فإنّ من شأن هذا الطلب الإضافي أن يساهم في زيادة الضغوط التضخّمية ويدفع بمستوى الأسعار إلى الأعلى (التضخّم الناشئ عن فائض الطلب).

تشير البيانات المتاحة (انظر الجدول (02)) إلى أنّ إجمالي فائض الطلب المحلي في الجزائر قد عرف نمواً مستمراً على طول فترة الدّراسة، حيث انتقل من 177.6 مليار دينار سنة 2001 إلى 1101.7 مليار دينار العام 2004، ثم 5131.0 مليار دينار سنة 2009 ليستقر سنة 2014 عند 11886.8 مليار دينار، هذا التزايد في فائض الطلب المحلي كان خاصة نتيجة للنمو الذي عرفه إجمالي الإنفاق الإستهلاكي المحلي، هذا الأخير الذي إنتقل من 2472.3 مليار دينار سنة 2001 ليبلغ 89608.2 مليار دينار، في حين انتقلت مساهمة إجمالي الإنفاق الإستثماري المحلي في تشكيل فائض الطلب المحلي من نحو 57 مليار دينار سنة 2001، إلى 5343.6 مليار دينار. إنّ النمو المستمر لفائض الطلب المحلي مؤشر على عدم مسايرة الناتج الدّاخلي الخام بالأسعار الثابتة للنمو المطّرد الذي عرفه إجمالي الإنفاق القومي الجاري والإستثماري.

أثر النمو الذي عرفه فائض الطلب المحلي خلال الفترة 2001-2014، كان واضحا على حجم الفجوة التضخمية والتي تعبّر عن النسبة بين إجمالي فائض الطلب المحلي والناتج الداخلي الخام بالأسعار الثابتة، إذ تفيد بيانات الجدول أدناه إلى أنّ هذه الأخيرة تضاعفت بأكثر من خمس مرّات خلال الفترة 2001-2004، حيث انتقلت من 5.13% إلى 26.94، واستمر هذا المنحى التصاعدي لنمو الفجوة التضخمية لباقي سنوات فترة الدّراسة بالموازاة مع إستمرار نمو فائض الطلب المحلي، لتبلغ في نهاية فترة تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) 108.34%، و تنتقل إلى 213.48% سنة 2014 .

بعد العرض السابق لتطور فائض الطّلب المحلي وأثره على الفجوة التضخّمية في الجزائر؛ نتساءل عن مدى مساهمة الإنفاق الإستثماري العام في تكوين فائض الطلب المحلي وبالتالي في إحداث الفجوة التضخمية خلال الفترة 2001-2014. معطيات الجدول (03) أدناه، تظهر

تطور مساهمة الإنفاق الحكومي في صياغة الأرقام المتعلقة بفائض الطلب المحلي، والملاحظ هو النمو المطرد لحجم مساهمة كل من الإنفاق الإستثماري والإنفاق الإستهلاكي الحكومي في تكوين فائض الطلب المحلي توازياً مع نمو المخصصات المالية لمختلف البرامج الإستثمارية، في هذا الصدد انتقلت مساهمة الإنفاق الإستثماري العام من 25.5 مليار دينار سنة 2001 إلى 1213.4 مليار سنة 2014، ما يعني معدّل نمو سنوي متوسط ناهز 14.0%، في المقابل انتقلت مساهمة الإنفاق الحكومي الإستهلاكي من 30.4 مليار دينار إلى 2276.9 مليار دينار خلال نفس المدى الزمني بمعدّل نمو سنوي قدره 14.4%، مع ملاحظة أنه خلال فترتي تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2001-2004 والبرنامج الخماسي لتوطيد النمو 2010-2014، كانت مساهمة الإنفاق الإستهلاكي الحكومي في تكوين فائض الطلب المحلي أكبر من الإنفاق الإستثماري، أمّا خلال الفترة 2004-2009 والتي شهدت تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي فإنّ مساهمة الإنفاق الإستثماري العام في تكوين فائض الطلب المحلي كانت أكبر من مساهمة الإنفاق الإستهلاكي؛ خلال هذه الفترة نمى الإنفاق الإستثماري الحكومي بأكثر من 25.8% في مقابل 14.5% بالنسبة للإنفاق الإستهلاكي؛ للتذكير فإنّ نحو 86% من مخصصات هذا البرنامج كانت عبارة عن إستثمارات مباشرة في مجال تطوير المنشآت الأساسية وتحسين الظروف المعيشية للسكّان.

ما يجدر التنويه إليه، هو أنّ النمو المطّرد لإجمالي الإنفاق القومي خلال الفترة 2001-2014، إضافة إلى نمو إحتياطات الصرف (من غير الذهب) بعد التحسّن الذي عرفته أسعار النفط مع بداية الألفية الثالثة، خلق مناخاً مواتياً لتوسّع عرض النقود في الإقتصاد الجزائري، وهو ما تبرزه الأرقام المتاحة (انظر الجدول (04) والشكل (01)) عن نمو الكتلة النقدية خلال هذه الفترة.

بلغ معدّل نمو الكتلة النقدية (M2) (النقد المتداول + الودائع تحت الطلب +الودائع لأجل) خلال سنة 2001 وهي السنة التي شهدت إطلاق برنامج الإنعاش الإقتصادي (2001-2004) 22.3%، حيث انتقلت من 2022.5 مليار دينار سنة 2000 إلى 2473.5 مليار سنة 2001، وتواصل نمو عرض النقود في الاقتصاد الجزائري على طول سنوات فترة الدّراسة بمعدّلات موجبة لكن متفاوتة (أنظر الشكل (4-12)) بلغ متوسطها 14.67 %، ننوّه إلى أنّ أدنى معدّل نمو للكتلة النقدية خلال الفترة 2001-2014 تم تسجيله سنة 2009، حيث بلغ 3.1% وهو أقل من متوسط الفترة بأكثر من 11.5 نقاط مئوية، وهذا تحت تأثير تراجع معدّل نمو صافي الموجودات الخارجية إلى 6.2% حيث بلغت خلال هذه السنة 10886.0 مليار دينار(Banque d'Algerie, 2009) ، بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية خريف 2008.

نفس الملاحظات يمكن إبداؤها عند تحليل تطوّر نمو النقد بالمفهوم (M1) في الجزائر خلال فترة الدّراسة، حيث نمى عرض النقود بمعدّل متوسط بلغ 18.9%، منتقلا من 1238.5 مليار دينار جزائري سنة 2001 إلى 9580.2 مليار دينار سنة 2014، مع الإشارة إلى أنّ معدّل نمو النقود (M1) خلال سنة 2009 بلغ 0.3 % بإشارة سالبة، حيث بلغ عرض النقود (M1) خلال هذه السنة 4949.8 مليار دينار مقابل 4964.8 مليار دينار سنة 2008، وهذا تزامنا مع تراجع نمو عرض النقود بالمفهوم الموسّع بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية.

في ذات السياق، يُظهر تحليل تطور سرعة دوران النقود (V1) و(V2) في الإقتصاد الجزائري، أنّ هذه الأخيرة تغيرت خلال الفترة 2001-2014، ضمن مجال يتراوح 1.8 و 3.4 بالنسبة لـ (V1) وبين 1.2 و 1.8 بالنسبة لـ (V2) ، الملاحظ هو تراجع سرعة دوران النقود في الإقتصاد الجزائري ولو بشكل طفيف بداية من العام 2006، ومردّ ذلك هو أنّ نمو الكتلة النقدية بمفهوميها (M1) و(M2) كان أكبر من نمو الناتج الدّاخلي الخام بالأسعار الجارية خلال الفترة 2006-2014. من جهة أخرى تؤشّر القيم المتدنية والمستقرة نسبياً لسرعة تداول النقد على طول فترة الدّراسة إلى ضعف مساهمة التوسّع في عرض النقود في صياغة الأرقام المتعلقة بالمستوى العام للأسعار في الجزائر خلال هذه الفترة.

I. 2 التضخّم المستورد

بعد فجوة الطلب المحلي التي أحدثتها سياسة التوسّع في الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، وعجز منظومة الإنتاج الوطني عن مواكبة هذه الفجوة؛ زاد إعتماد السّوق المحلية على السّوق العالمية من أجل مقابلة فائض الطلب الذي أحدثته برامج الإنعاش الإقتصادي؛ بالنتيجة عرفت واردات الجزائر من السلع والمواد الأولية ونصف المصنّعة والمصنعة والخدمات نمواً مطّردا خلال الفترة 2001-2014 بمعدّل سنوي بلغ في المتوسط 14.8%، حيث انتقلت قيمتها من 9940 مليون دولار سنة 2001 إلى 18308 مليون دولار سنة 2004، ثمّ إلى 39294 مليون دولار سنة 2009، لتستقر نهاية العام 2014 عند 58580 مليون دولار (انظر الشكل (02)؛ وتجدر الإشارة إلى أنّ وتيرة الواردات عرفت تسارعاً حاداً سنة 2008، وسجلت أعلى معدّل نمو لها خلال فترة الدّراسة بلغ 42.9%، مدفوعاً خاصة بالنمو الذي عرفته واردات المنتجات الفلاحية والتجهيزات الصناعية والفلاحية والسّلع نصف المصنّعة، وكذا النمو المعتبر الذي سجّلته واردات خدمات البناء والأشغال العمومية (2.658 مليار دولار مقابل 1.540 سنة 2007) وواردات خدمات المؤسسات الفنية (3.413 مليار دولار مقابل 1.690 مليار دولار سنة 2007) (Banque d'Algerie، 2009).

إنّ التضخم الذي عرفته فاتورة واردات الجزائر خلال الفترة 2001-2014، وإن كان يرجع في جانب من إلى نمو حجم هذه الواردات خلال هذه الفترة؛ حيث أنّ مؤشر حجم الواردات في الجزائر انتقل من 114.7 سنة 2001 إلى 459.0 سنة 2014 (سنة الأساس 2000=100)، فهو يعزى أيضاً إلى الإرتفاع الذي عرفته أسعار الكثير من السلع المستوردة وفي مقدّمتها السلع الإستهلاكية الزراعية (القمح، البن، الصوجا...) والسلع المصنّعة والنصف مصنّعة التي تعتمد مصادر الطّاقة الأحفورية كمدخل أساسي في إنتاجها؛ حيث ساهم ارتفاعها بقسم كبير في الإرتفاع الذي عرفته قيمة واردات الجزائر خلال هذه الفترة، في هذا الصدد ننوه إلى أنّ مؤشر قيمة الواردات في الجزائر تضاعف بنحو ستة مرّات خلال المدى الزمني 2001-2014 منتقلا من 108.4 سنة 2000 إلى 638.7 سنة 2014 (سنة الأساس 2000=100). يدلّل على أنّ قسماً كبيراً من الإنفاق العام، قد تسرّب إلى خارج الإقتصاد الوطني عبر قناة التجارة الخارجية؛ وهو ما من شأنه أن يضعف عمل آلية مضاعف الإنفاق العام، ما يفضي بدوره إلى إضعاف فعالية برامج الإنفاق العام.

بيانات الجدول (05) ، تظهر الأهمية النسبية التي احتلتها السلع الإستهلاكية (الغذائية وغير الغذائية) ضمن هيكل واردات الجزائر خلال فترة الدّراسة؛ حيث شكّلت ما نسبته 35% من إجمالي واردات الفترة، وانتقلت واردات السلع الإستهلاكية من 18462 مليون دولار خلال برنامج الإنعاش الإقتصادي لفترة 2001-2004 إلى 45849 مليون دولار خلال البرنامج الخماسي لدعم النمو الإقتصادي 2005-2009، ثمّ 85355 مليون دولار خلال الفترة 2010-2014، ما يعني معدّل نمو بلغ في المتوسّط 117.2%، وهو ما يعدّ مؤّشراً آخر على عدم قدرة الجهاز الإنتاجي الوطني على الإستجابة لفائض الطّلب المحلي على السّلع الإستهلاكية الغذائية منها وغير الغذائية.

هذا النمو في واردات السلع الإستهلاكية جاء استجابة للنمو المطّرد الذي عرفه إجمالي الإنفاق الإستهلاكي، الذي انتقل –كما سبقت الإشارة إليه- من 11301 مليار دينار جزائري خلال الفترة 2001-2004 إلى 21055.4 مليار خلال الفترة 2005-2009 ثمّ إلى 40812.9 مليار دينار خلال المدى الزمني 2010-2014 والذي شهد تنفيذ البرنامج الخماسي لتوطيد النمو، والشكل أدناه يرسم صورة واضحة عن العلاقة بين نمو الإنفاق الإستهلاكي في الجزائر ونمو الواردات من السلع الإستهلاكية.

واردات التجهيزات الصناعية نمت هي الأخرى خلال فترة الدّراسة بمعدّلات مرتفعة تجاوزت 15.3%، حيث تشير البيانات المتاحة إلى أنّ قيمتها تضاعفت بأكثر من أربع مرّات خلال الفترة 2010-2014 مقارنة بالفترة 2001-2014، في حين بلغ مجموعها على طول المدى الزمني 2001-2014 نحو 146453 مليون دولار، وشكّلت بذلك نحو 34.2% من مجموع واردات الفترة، تلتها في تشكيل هيكل واردات الجزائر خلال هذه الفترة وبنسبة 22.6% المواد نصف مصنّعة التي نمت هي الأخرى بمعدّل 16%، حيث تضاعف قيمتها بنحو خمس مرّات خلال البرنامج الخماسي 2010-2014 مقارنة إلى قيمتها خلال الفترة 2001-2004، هذه الأرقام تعكس تفاقم الإختلالات الهيكلية التي يعاني منها القطاع الصناعي في الجزائر؛ فإضافة إلى كونه ظلّ يعمل دون طاقاته التشغيلية، وعجز عن مقابلة الطلب المحلي المتزايد على السلع الوسيطية والتجهيزية في إشارة واضحة إلى ضعف التكامل بين فروع الأنشطة الإنتاجية في الإقتصاد الوطني؛ شكّل قناة مهمة لتسرّب الإنفاق العام إلى الخارج حيث بلغت واردات القطاع الصناعي خلال هذه الفترة 21170.5(ONS, 2016) مليار دينار بمعدّل نمو سنوي فاق 14%، وهو ما فاقم من تبعية الإقتصاد الوطني للقطاع الصناعي الأجنبي، في هذا السياق، عرف معدّل التبعية والذي يعبر عن النسبة بين الواردات من السلع والناتج الدّاخلي الخام، نموّاً مطّرداً خلال فترة الدّراسة حيث انتقل من 17.3% سنة 2001 إلى 21.1 سنة 2004، ثمّ 27.0 سنة 2009 ليستقر سنة 2014 عند 27.8%.

الأرقام السابقة المتعلّقة بتطور واردات الجزائر من مختلف السلع، تعطي صورة واضحة عن حجم التأثير الذي يمكن أن تلعبه تقلبات أسعار هذه السلع والمواد في السّوق العالمية على مستويات الأسعار المحلية؛ في ذات السياق العرض السابق لهيكل الواردات الجزائرية خلال فترة الدّراسة، يظهر هيمنة ثلاث مجموعات أساسية من السّلع على الواردات تمثلت في السلع الإستهلاكية والتجهيزات الصناعية والمواد نصف مصنّعة، والملاحظ أنّ هذه المجموعات الثلاث من السلع – لاسيما منها الضرورية للإستهلاك وللإنتاج والتي تنخفض مرونة إحلالها محلياً- لها تأثير مباشر على مؤشري الأسعار عند الإستهلاك والأسعار عند الإنتاج؛ على سبيل المثال، عرف مؤشر أسعار السلع الغذائية الذي تعدّه منظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة (FAO) نمواً مطّرداً خلال الفترة 2001-2014، حيث انتقلت قيمته من 94.6 إلى 201.8؛ خلال سنة 2008 سجّل هذا المؤشر أعلى معدّل نمو له خلال الفترة ناهز 24.8% مقارنة بسنة 2007، حيث بلغت قيمته 201.4 (160.7 بالنسبة للحوم، 223.1 بالنسبة للمنتجات اللبنية، 232.1 بالنسبة للحبوب، 227.1 للزيوت النباتية و181.6 بالنسبة للسكّر) مقابل بـ 161.4 المسجلة سنة 2007، هذا الدفع التضخمي القوي لأسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية، ساهم بقسط كبير في ارتفاع المستوى العام لأسعار السلع الغذائية المستوردة في الجزائر خلال هذه السنة(Banque d'Algerie, 2008) .

II. نتائج التحليل الإحصائي لأثر التوسّع في الإنفاق العام على التضخّم في الجزائر خلال الفترة 2001-2014:

بعد أن تناولنا فيما تقدّم بالتحليل الإقتصادي، أثر برامج الإنعاش الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014 على التغيّرات في المستوى العام للأسعار، سنحاول من خلال هذا العنصر تحليل هذا الأثر من خلال الإستعانة بالأساليب الإحصائية القياسية.

II.1- تقدير معادلة الإرتباط الخطّي للعلاقة بين الإنفاق الإستثماري العام ومعدّل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2001-2014:

لتقدير معادلة الارتباط الخطي للعلاقة التي تربط الناتج المحلي بالنفقات الاستثمارية؛ وجب علينا قبل ذلك صياغة النموذج الخطي، والذي نعرضه وفق مايلي:

$$Inf_t = \beta_0 + \beta_1 dep_t + e_t$$

حيث:

Inf: متغير تابع(داخلي) يمثل معدل التضخم؛

Dep: متغير مستقل(خارجي) يمثل حجم النفقات الاستثمارية؛

β_0: حد ثابت؛

β_1: معامل الانحدار؛

e_t: حد الخطأ.

لإيجاد قيم المعاملاتβ_1 وβ_0، نستعين ببرنامج (EVIEWS) الإصدار السابع، و كانت النتائج كالأتي:

$$Inf = 0.634 + 0.005\ Dep$$
$$(0.742) \quad (0.094)$$
$$N=14 \quad R^2=0.21 \quad DW=2.02$$

تشير النتائج الإحصائية الواردة في المعادلة أعلاه، إلى أنه لا توجد علاقة بين الإنفاق الإستثماري العام ومعدّل التضخّم بالنظر إلى أنّ قيم احتمال الخطأ (Prob β_1=0.094)، كما أنّ الحد الثابت غير معنوي حيث أنّ إحتمال الخطأ (Prob β_0=0.742) وهو أكبر من 5%.
في ذات السياق، ومن خلال النتائج الواردة أعلاه، نجد أنّ احتمال إحصائية فيشر (F=0.094)، أي أنّها ليست ذات دلالة إحصائية مقارنة بـ 5%، وهو ما يؤّكد عدم وجود علاقة بين المتغير التابع (معدّل التضخّم) والمتغير المستقل (الإنفاق الإستثماري العام)، ومنه نقبل الفرضية الأولى (H_0) التي تنص على أنّ حجم الإنفاق العمومي الإستثماري ليس له أثر على التغيّرات في المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.

من أجل ماسبق، ولأنّ الحد الثابت غير مقبول إحصائياً وحيث أنّه يحمل أكبر احتمال خطأ (0.742)، فإنّنا نعيد تقدير معادلة الانحدار مع استبعاد الحد الثابت، وذلك باستعمال برنامج (eviews7)؛ والنتائج كانت على النحو أدناه:

$$Inf_r = 0.006\ Dep_r$$
$$(0.000)$$
$$N=14 \quad R^2=0.21 \quad DW=1.97$$

بعد إزالة الحد الثابت من المعادلة انخفض معدّل الانحدار؛ تشير البيانات الواردة أعلاه إلى أنّ قيمة الإرتباط (r) بين النفقات العامة الإستثمارية ومعدّل التضخم بلغت 46.45%، كما أنّ النفقات الإستثمارية العامة الحقيقية تفسّر التغيرات في المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة 2001-2014 بنسبة بلغت 21.58 بالمائة حيث أنّ R^2 = 0.2158، في حين تعزى أنّ النسبة المتبقية لتغيّرات في معدّل التضخم والمقدّرة بـ 78.42% إلى عوامل أخرى لم يتم إدراجها في النموذج؛ من الناحية الاقتصادية.

2.II إختبار فرضيات النموذج الإحصائي المقدر باستخدام طريق المربعات الصغرى:

ويكون ذلك من خلال:

1-2.II- الكشف عن الارتباط الذاتي بين الأخطاء:

من خلال معاينة قيمة إحصائية "دوربين واتسون" التي تشير إلى D-w=1.97، وهي تقع في المنطقة بين (D_u) و ($4-D_u$)، ما يعني عدم وجود إرتباط بين الأخطاء.

أوّلاً- مشكلة ثبات التباين:

يتم ذلك بتقدير المعادلة التي تدرس العلاقة بين مربع البواقي كمتغير تابع و مربع البواقي المبطأة لفترة واحدة كمتغير مستقل، من خلال اختبار الفرضيتين التاليتين:

H_0: ثبات التباين؛

H_1: عدم ثبات التباين.

والنتائج المتحصل عليها بواسطة (ARCH test) جاءت على النحو الذي يعرضه الجدول رقم (06)، وبما أنّ احتمالية "فيشر" أكبر من 10% فهذا يدل على قبول الفرض العدم (H_0) ورفض الفرض البديل (H_1)، ما يعني صحة ثبات التباين.

ثانياً- التوزيع الطبيعي للبواقي:

نستخدم إحصائية jarque-bera لمعرفة نمط توزيع البواقي، من خلال اختبار الفرضيتين التاليتين:

H_0: بواقي معادلة الانحدار موزعة توزيعا طبيعيا؛

H_1: بواقي معادلة الانحدار غير موزعة توزيعا طبيعيا.

ودائما باستعمال (eviews7) نتحصل على النتائج المبيّنة في الشكل (03)، تشير نتائج فحص الإختبار أنّ إحتمال إحصائية " Prob jarque bera" (10.28%) أكبر من 5% وهذا يعني قبول فرض العدم ومنه نقول أنّ البواقي موزعة توزيعا طبيعيا.

IV- الخلاصة :

حاولنا إبراز الآثار التضخّمية لسياسات التوسّع في الإنفاق العام في الجزائر خلال المدى الزمني 2001-2014، نظرياً قد يبدو من المستبعد أن يكون لبرامج الإستثمار العمومي آثاراً تضخمية، حيث أنّ التوسّع في الإنفاق العام مسّ جانب الإستثمار لا الإستهلاك، لكن البينات والمعطيات المتاحة أظهرت عكس ذلك، إذ انتقل معدّل التضخّم من 3.4% كمتوسط للفترة 2001-2004 إلى 4.7% خلال الفترة 2010-2014، بانحراف عن معدّل التضخّم المستهدف بلغ في المتوسّط 0.82%، وهذا تحت تأثير عاملين أساسيين هما نمو فجوة الطلب المحلي المتولّدة عن التوسّع في الإنفاق العام المحلي وعدم قدرة الجهاز الإنتاجي الوطني على مقابلة فجوة الطلب الإضافي هذه؛ وأيضاً تفاقم تبعية سوق السلع والخدمات المحلية للسوق الأجنبية، وما حمله ذلك من أثر مباشر لموجات التضخم العالمية على المستوى العام لأسعار الإستهلاك محلياً.

وهذا بالرغم من جهود السلطات النقدية من أجل ضبطه ضمن مستويات مقبولة اقتصادياً واجتماعياً، إن من خلال التدخّلات المستمرة لبنك الجزائر أو من خلال سياسة استهداف التضخم المعلنة بداية من سنة 2010، كما أظهر التحليل الإحصائي لأثر سياسة التوسّع في الإنفاق العام على معدّل التضخّم في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، بوجود علاقة طردية موجبة بين نمو الإنفاق الإستثماري العام ومعدّل التضخم، وأنّ زيادة في الإنفاق الإستثماري العام بـ 1 مليار دينار جزائري من شأنها أن تُسهم في رفع معدّل التضخّم بـ 0.06%.

- ملاحق:

الجدول (01): تطور معدّل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.

السنوات	معدّل التضخم الفعلي (%)	معدّل التضخم المستهدف (%)	الإنحراف (%)
2001	4.2	3	+1.2
2002	1.4	3	-1.6
2003	4.3	3	+1.3
2004	4.0	3	+1.0
2005	1.4	3	+1.6
2006	2.3	3	-0.7
2007	3.7	3	+0.7
2008	4.9	3	+1.9
2009	5.7	3	+2.7
2010	3.9	4	-0.1
2011	4.5	4	+0.5
2012	8.9	4	+4.9
2013	3.3	4	-0.7
2014	2.9	4	-1.1

- بالنسبة لسنوات 2007-2008-2009، حدد بنك الجزائر إضافة إلى معدّل التضخم المحدد في المدى المتوسط والظاهر في الجدول (3%)، مجالا مستهدفا يتراوح بين 3 و 4%.

المصدر:

- Office national des statistiques, **rétrospective statistique 1962-2011**, édition 2013, p 105.
- Banque d'algerie, **évolution économique et monétaire en Algéri** , rapport annuel 2015, novembre 2016, p 116.

الجدول (02): تطور فائض الطلب المحلي والفجوة التضخمية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.

(الوحدة: مليار دينار جزائري)

السنوات	الناتج الدّاخلي الخام بالأسعار الثابتة (1).	إجمالي الإنفاق الإستهلاكي بالأسعار الجارية (2).	إجمالي الإنفاق الإستثماري بالأسعار الجارية (3).	إجمالي الإنفاق القومي بالأسعار الجارية (4)=(3)+(2).	إجمالي فائض الطلب المحلي (5)=(4)-(1).	الفجوة التضخمية (6)=(5)/(1)
2001	3463,0	2472,3	1168,3	3640,6	177,6	5.13
2002	3657,3	2688,3	1402,7	4091,0	433,7	11.85
2003	3920,7	2902,4	1599,0	4501,4	580,7	14.84
2004	4089,3	3238,0	1953,0	5191,0	1101,7	26.94
2005	4330,9	3418,9	2396,5	5815,4	1484,5	34.27
2006	4403,8	3650,5	2575,6	6226,1	1822,3	41.38
2007	4552,4	4107,2	3224,9	7332,1	2779,7	61.06
2008	4659,8	4747,8	4154,6	8902,4	4242,6	91.04
2009	4735,9	5131,0	4735,9	9866,9	5131,0	108.34
2010	4908,1	6181,3	4968,1	11149,4	6241,3	127.16
2011	5049,9	7563,4	5539,4	13102,8	8052,9	159.46
2012	5220,4	8504,5	6336,5	14841,0	9620,6	184.28
2013	5364,8	8955,5	7220,7	16176,2	10811,4	201.52
2014	5568,1	9608,2	7846,7	17454,9	11886,8	213.48

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية الأساسية من البنك الدّولي، متاح على الموقع: http://data.albankaldawli.org، تاريخ الاطلاع: 23-12-2015.

- Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie , Rapports annuelles 2005-2009-2012-2016.

الجدول (03): تطوّر مساهمة الإنفاق الحكومي في الطلب المحلي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.

(الوحدة: مليار دينار جزائري)

السنوات.	الإستهلاك الحكومي بالأسعار الجارية. (1)	الإستثمار الحكومي بالأسعار الجارية. (2)	إجمالي الإنفاق القومي بالأسعار الجارية. (3)	نسبة الإستهلاك الحكومي إلى إجمالي الإنفاق القومي (4) =(1)/(3)	نسبة الإستثمار الحكومي إلى إجمالي الإنفاق القومي (5)= (2)/ (3)	إجمالي فائض الطلب المحلي. (6)	مساهمة الإستثمار الحكومي في إجمالي فائض الطلب المحلي (7) = (5)*(6)	مساهمة الإستهلاك الحكومي في إجمالي فائض الطلب المحلي (8)=(4)*(6)
2001	624,6	522,4	3640,6	17.1	14.3	177,6	25,5	30,4
2002	700,4	575,0	4091.0	17.1	14.0	433,7	60,9	74,2
2003	777,5	628,1	4501,4	17.2	13.9	580,7	81,0	100,3
2004	847,7	640,7	5191	16.3	12.3	1101,7	135,9	179,9
2005	890	806,9	5815,4	15.3	13.9	1484,5	205,9	227,2
2006	954,9	1015,1	6226,1	15.3	16.3	1822,3	297,1	279,5
2007	1146,9	1434,6	7332,1	15.6	19.5	2779,7	543,9	434,8
2008	1455,8	1973,3	8902,4	16.3	22.1	4242,6	940,4	693,8
2009	1645	1946,3	9866,9	16.6	19.7	5131	1012,1	855,4
2010	2065,7	1807,9	11149,4	18.5	16.2	6241,3	1012,0	1156,4
2011	3015,2	1974,4	13102,8	23.0	15.0	8052,9	1213,4	1853,1
2012	3293,2	2234,0	14841	22.2	15.0	9620,6	1448,2	2134,8
2013	3185,7	1892,6	16176,2	19.7	11.7	10811,4	1264,9	2129,2
2014	3343,5	2501,4	17454,9	19.1	14.3	11886,8	1703,4	2276,9

(6): إجمالي فائض الطلب المحلي= إجمالي الإنفاق القومي بالأسعار الجارية – إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة.

المصدر: – البنك الدولي، مؤشرات التنمية الأساسية من البنك الدّولي، متاح على الموقع: http://data.albankaldawli.org، تاريخ الإطّلاع: 23-12-2015.

- Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie , Rapports annuelles 2005-2009-2012-2016.

الجدول (04): تطور نمو الكتلة النقدية وسرعة دورانها في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.

(الوحدة: مليار دينار جزائري)

السنوات	الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية (1)	معدّل النمو %	الكتلة النقدية M2 (2)	معدّل النمو (%)	سرعة الدّوران V2 (2)/(1)	النقود M1 (3)	معدّل النمو (%)	سرعة الدوران V1 (3)/(1)
2000	4098,9	-	2022,5	-	-	1048,2	-	-
2001	4235,6	3.3	2473,5	22.3	1,7	1238,5	18.1	3.4
2002	4541,9	7.2	2901,5	17.3	1,5	1416,3	14.3	3.2
2003	5266,8	15.9	3354,4	15.6	1,5	1630,4	15.1	3,2
2004	6127,5	16.3	3738	11.4	1,6	2160,5	32.5	2,8
2005	7498,6	22.3	4146,9	10.9	1,8	2437,5	12.8	3,0

2,6	30.3	3177,8	1,7	16.4	4827,6	11.9	8391,0	2006
2,2	33.2	4233,6	1,5	24.1	5994,6	12.1	9408,3	2007
2,0	17.2	4964,9	1,5	16.0	6955,9	17.4	11042,8	2008
2,0	-0.3	4949,8	1,4	3.2	7178,7	9.1-	10034,3	2009
2,0	16.3	5756,4	1,4	15.3	8280,7	20.0	12049,5	2010
2,0	24.0	7141,7	1,4	19.9	9929,2	19.4	14384,8	2011
2,1	7.5	7681,5	1,4	10.9	11015,1	12.7	16209,6	2012
2,0	7.4	8249,8	1,4	8.4	11941,5	2.7	16647,9	2013
1,8	16.1	9580,2	1,3	14.4	13663,9	3.5	17228,6	2014

المصدر:

- Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie , Rapports annuelles 2005-2009-2012-2016.

الجدول (05): تطور هيكل واردات الجزائر خلال الفترة 2001-2014.

(الوحدة مليون دولار)

النسبة (%)	الفترة 2001-2014	الفترة 2010-2014	الفترة 2005-2009	الفترة 2001-2004	
18.3	78333	43003	24511	10819	المواد الغذائية
3.7	15738	8274	5189	2275	المواد الأولية
22.6	96735	52478	34219	10038	المواد نصف المصنعة
0.8	3432	2101	760	571	التجهيزات الفلاحية
34.2	146453	75922	51811	18720	التجهيزات الصناعية
16.7	71333	42352	21338	7643	السلع الإستهلاكية غير الغذائية
3.7	15748	13510	1810	428	المواد الطاقوية
100	427772	237640	139638	50494	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث، بالإعتماد على:

- Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, rapports annuels 2005-2009-20014.

الجدول (06): نتائج أختبار (ARCH).

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.343789	Prob. F(1,11)	0.5695
Obs*R-squared	0.393983	Prob. Chi-Square(1)	0.5302

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج (Eviews7).

الشكل (01): تطور عرض النقود (M2) في الجزائر خلال الفترة 2001-2014 (الوحدة: مليار دينار جزائري).

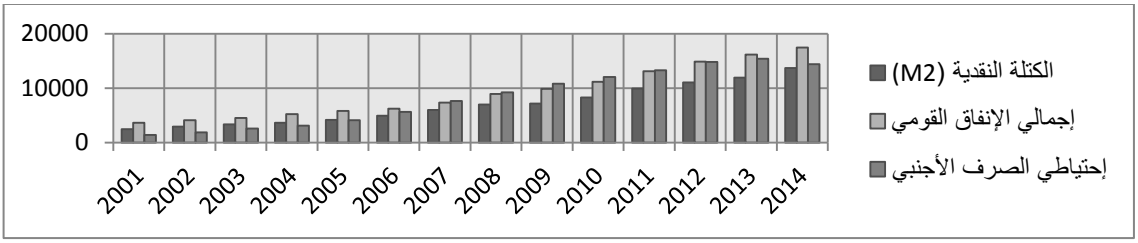

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على:

- Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie , Rapports annuelles 2005-2009-2012-2016.

الشكل (02): تطور واردات الجزائر خلال الفترة 2001-2014 (الوحدة: مليون دولار)

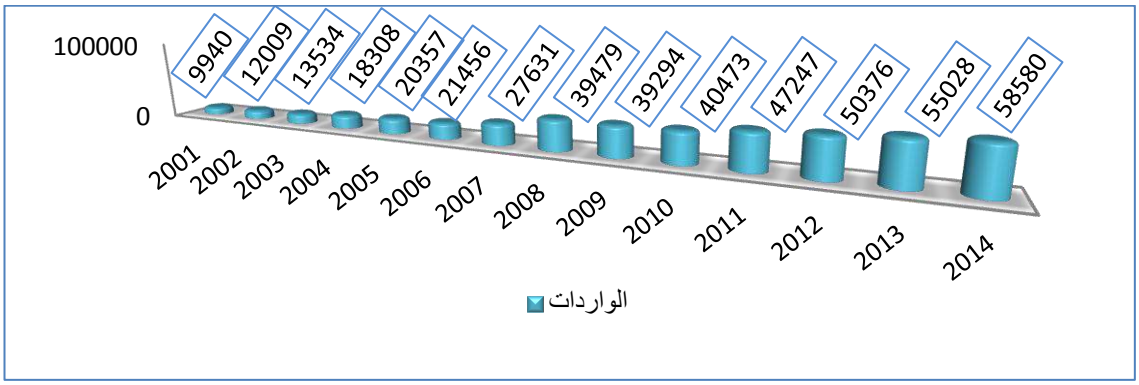

المصدر: من إعداد الباحث، بالإعتماد على: **مخطط عمل الحكومة لسنة 2017**، الملحق رقم 02.

الشكل (03): تطور الإنفاق الإستهلاكي وواردات السلع الإستهلاكية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014

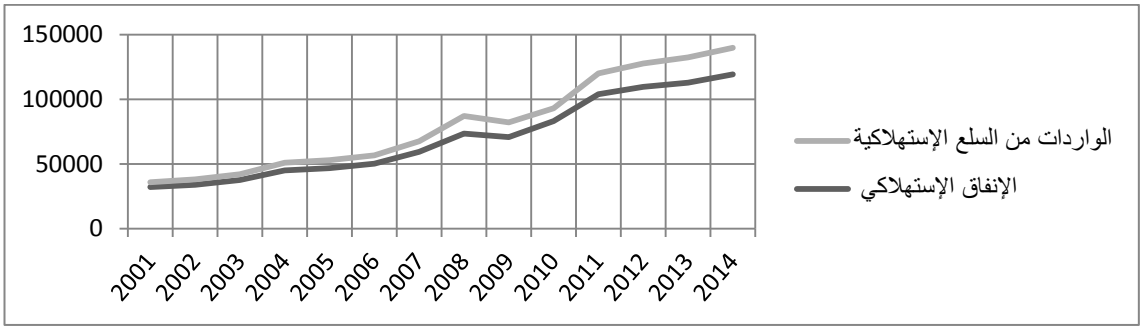

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على:

- Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, rapports annuels 2005-2009-2014.

- **الشكل(04)**: التوزيع البياني للبواقي.

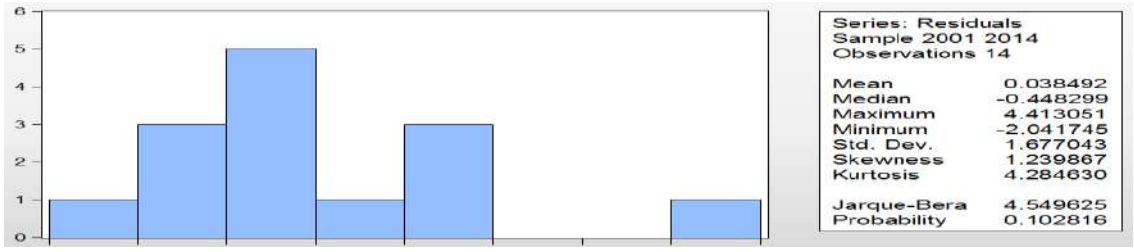

-

- **المصدر**: من إعداد الباحث باستخدام برنامج (Eviews 7).

- الإحالات والمراجع :

Banque d"Algerie (2002), ***evolution économique et monétaire en algerie***, Alger

Banque d'Agerie(2005), ***evolution économique et monétaire enalgerie***, Alger, p 149

Banque d'Algerie (2014), ***evolution économique et monétaire en algerie***, Alger, p 35

Banque d'Algerie (2008), ***évolution économique et monétaire en algerie***, Alger

Banque d'Algerie(2009), ***évolution économique et monétaire en algerie***, Algerie

Banque d'Algerie(2013), ***evolution économique et monétaire en algerie***, Alger, pp 29-34

ONS (2016), ***activité industrielle –année 2005-2015***, Alger, p 42

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوبAPA:

عياش بلعاطل (2023)، دور سياسة التوسّع في الإنفاق العام في إحداث الفجوات التضخّمية في الجزائر ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 10 (العدد 02)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص 23-34.

يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين وفقا لـ **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي** (CC BY-NC 4.0).

المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية مرخصة بموجب **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي**(CC BY-NC 4.0).

The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the **Creative Commons AttributionLicense**.
Algerian Review of Economic Developmentis licensed under a Creative Commons Attribution-Non Commercial license (CC BY-NC 4.0).